اقتصاد

الجزائر تواصل الإصلاحات

دعا صندوق النقد الدولي السلطات الجزائرية إلى مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية، رغم ارتفاع أسعار النفط والغاز، مورد الدخل الرئيسي للبلاد.
وأفادت الإذاعة الجزائرية الرسمية بأن وزير المالية عبد الرحمن راوية ناقش الوضع الاقتصادي المحلي عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، مع مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي جهاد أزعور. ونقلت الإذاعة عن أزعور قوله إنه «رغم ارتفاع أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة، فمن الضروري الإبقاء على الالتزام في مجال الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الموازنة العامة». وأكد استعداد صندوق النقد الدولي لمواصلة نشاطاته في مجال الدعم الفني والاستشارة، لمرافقة مسار الإصلاحات الذي باشرته الجزائر.
من جهته، قال راوية إن الجزائر «عازمة رغم ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية على تعجيل الورش الطموحة للإصلاحات، التي سبق إطلاقها، لا سيما في المجالات الجبائية والميزانية والبنوك». وأشار إلى أن حكومة بلاده تسعى إلى ضمان تحصيل أكبر قدر من موارد تمويل الاقتصاد محلياً (داخلياً)، لا سيما عن طريق إصلاحات جبائية وضريبية، وإدماج القطاع الموازي في التعاملات الرسمية. ويعاني اقتصاد الجزائر تبعية مفرطة لإيرادات المحروقات (نفط وغاز)، إذ تمثل نحو 90 بالمائة من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي، وفق بيانات حكومية رسمية، وانتشار كبير للقطاع الموازي الذي يتداول كتلة نقدية تفوق 75 مليار دولار، بحسب رئيس البلاد عبد المجيد تبون. كذلك تعاني موازنة الجزائر العامة عجزاً منذ سنوات، فاق 30 مليار دولار خلال السنة الجارية، وهو الأعلى في تاريخ البلاد.
والخريف الماضي، وجه الرئيس الجزائري انتقادات لاذعة لصندوق النقد الدولي، «الذي يحاول رسم مسار محدد لاقتصاد البلاد، بغية التوجه نحو الاقتراض الخارجي». وتلخص الأرقام التي توقّعتها الحكومة فيما خص احتياطي النقد الأجنبي امتداد الوضعية الحرجة لاقتصاد الدولة العضو في «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) خلال السنتين المقبلتين، إذ تشير التوقعات الرسمية إلى سرعة تآكل احتياطي العملة الصعبة لدى المصرف المركزي، بما يتعدى الخطوط الحمراء. وفي 25 يوليو/ تموز الماضي، أعلن الرئيس الجزائري انخفاض احتياطي النقد الأجنبي إلى 44 مليار دولار بعدما كان في حدود 62 مليار دولار في فبراير/ شباط 2020. وعبر العديد من الإجراءات، خلال الفترة الأخيرة، تسعى الحكومة الجزائرية نحو الحد من التآكل السريع للاحتياطي النقدي من العملة الصعبة، ومنها تقليص فاتورة الواردات عبر فرض جملة من الإجراءات الجديدة على عمليات الاستيراد. وتعمل الحكومة على تحجيم عمليات ذهاب العملة الصعبة إلى خارج البلاد، وذلك من خلال إدراج منصة رقمية خاصة بالمنتجات المحلية تشمل جميع القطاعات، حيث يمنع على المستوردين جلب المنتجات من الخارج في حالة ثبوت توافرها على المنصة الرقمية الجديدة.
(العربي الجديد، الأناضول)

(فرانس برس)

اليابان: قفزة التضخم

أظهرت بيانات رسمية، أمس الجمعة، ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في اليابان خلال إبريل/ نيسان الماضي، بنسبة 2,1 بالمئة على أساس سنوي، بأسرع وتيرة منذ مارس/ آذار 2015. جاءت الزيادة في التضخم الأساسي لليابان، الذي يستبعد أسعار السلع الغذائية شديدة التقلب لكنه يشمل أسعار الطاقة، بفارق كبير عن الزيادة السنوية المسجلة في مارس 2022 عند 0,8 بالمئة. وأرجع مكتب الإحصاء الياباني هذه القفزة في معدل التضخم، بشكل أساسي، لارتفاع تكاليف الطاقة والسلع الأولية. وارتفعت أسعار النفط الخام بنحو 60 بالمئة منذ بداية 2022، ما تسبب بارتفاع حاد في تكاليف المعيشة باليابان، رابع أكبر مستهلك للخام في العالم. لكن معدل التضخم في اليابان يبقى متواضعا مقارنة بأمثاله في اقتصادات قوية أخرى.

قطر تأمل إرسال الغاز الطبيعي المسال لألمانيا خلال عامين

قال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، لصحيفة هاندلسبلات الألمانية، أمس الجمعة، إن قطر تأمل بدء إرسال الغاز الطبيعي المسال إلى ألمانيا في عام 2024. وتعكس زيارة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى برلين، والمباحثات التي تُجرى خلالها، دعم وتعزيز العلاقات الثنائية وتعميق الشراكة الاستثمارية وزيادة حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين الدوحة وبرلين، وفقاً لوكالة الأنباء القطرية (قنا). وقال رئيس تحرير صحيفة «هندلسبلات» الألمانية، ماتياس بروغمان، في مقابلة مع «قنا»، إن دولة قطر أصبحت من اللاعبين المهمين لألمانيا في ظل التطور الدائم في العلاقات بين البلدين، والحديث عن العمل على اتفاقية دائمة للتعاون في مجال الطاقة. وتُعتبر قطر شريكاً مهماً لألمانيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استناداً إلى أكثر من ستين عاماً من العلاقات التجارية ونحو نصف قرن من العلاقات السياسية والدبلوماسية. وتُعد ألمانيا مقصداً مهماً للاستثمارات القطرية التي بلغت نحو 25 مليار يورو، وتشمل مشروعات حيوية في قطاعات السيارات وتكنولوجيا المعلومات والبنوك. وخلال الزيارات المتبادلة، استقبل أمير قطر، في مارس/ آذار الماضي، نائب المستشار الألماني روبرت هابيك، والوفد المرافق، وجرى خلال اللقاء استعراض «العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات، لا سيما في مجال الطاقة، إلى جانب مناقشة آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية».
وقد ازدادت وتيرة هذه الاستثمارات، خاصة عقب زيارة أمير قطر إلى ألمانيا عام 2018، والتي أعلن خلالها عن عزم الدوحة ضخ استثمارات بقيمة 10 مليارات يورو في الاقتصاد الألماني على مدى السنوات الخمس التالية حتى عام 2023. وتضاعف حجم التبادل التجاري بين قطر وألمانيا، وتجاوز حاجز 3 مليارات دولار العام الماضي، مقارنة بـ1,7 مليار دولار خلال عام 2020، مسجّلاً نمواً بنسبة 76 بالمائة، ما يجعل ألمانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لقطر. وقد عملت قطر انطلاقاً من رؤيتها الوطنية 2030 على توفير المناخ الاستثماري الملائم، من خلال سلسلة من القوانين والتشريعات الجاذبة للاستثمار، فضلاً عن الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تنعم به البلاد.
(العربي الجديد، رويترز)

أخبار

أوكرانيا: 100 مليار دولار أضرار البنية التحتية

قال وزير البنية التحتية الأوكراني ألكسندر كوبراكوف، إن تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للبلاد بسبب الهجمات الروسية تُقدّر بـ 100 مليار دولار. وفي تصريحات للأناضول، أمس، تطرق الوزير إلى حجم الأضرار

الهائلة في البنى التحتية بسبب الحرب قائلا: «لم يكن أحد يتوقع أن يشهد القرن الحادي والعشرون حربا تُشن من دولة ما ضد دولة في أوروبا. لكنها الآن أمر واقعي». وأضاف: «نريد استخدام الأموال الروسية المجمدة في الغرب من أجل إعادة إعمار ما دمرته موسكو بعد انتهاء الحرب. أعتقد أن هذا حل عادل لأنها هي التي اعتدت علينا ودمرت بنيتنا التحتية. ويجب عليها تحمل إعادة الإعمار».

صندوق النقد الدولي يمدد دعمه للصومال

قال صندوق النقد الدولي، أمس الجمعة، إنه مدد الدعم المالي للصومال في إطار برنامج (التسهيل الائتماني الممدد) حتى 17 أغسطس/ آب، لإتاحة الفرصة للتشاور مع الحكومة المقبلة. تأتي هذه الخطوة في أعقاب انتخاب رئيس جديد يوم الأحد الماضي وبموجب طلب من الحكومة الصومالية في أوائل هذا الشهر بتمديد الدعم المالي ثلاثة أشهر. وفي فبراير/ شباط الماضي، حذر صندوق النقد من أن برنامج دعم الميزانية لثلاثة أعوام الذي تبلغ قيمته نحو 400 مليون دولار سينقضي أجله تلقائياً، إذا حال تأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية دون تولي حكومة جديدة السلطة في موعد ملائم لمراجعة حزمة المساعدات بحلول 17 مايو/ أيار.

معارضة لتحويل مطار أتاتورك إلى حديقة

اشتعلت المناكفات بين الحكومة والمعارضة في تركيا جراء كشف الحكومة عن بدء العمل في مشروع إنشاء حديقة شعبية في مطار أتاتورك الدولي، وهو ما ردت عليه المعارضة برفضها وإعلانها مقاومة إنجاز هذا المشروع. وعلى الرغم من أن الخطة الحكومية قديمة، والجديد فيها الإعلان عن بدء الأعمال، فإن المعارضة أبدت رد فعل كبيرا، لدرجة أن زعيم حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، كمال كلجدار أوغلو، نشر تغريدة على تويتر للمرة الأولى باللغة العربية، مهدداً المستثمرين الذين يتعاملون مع الحكومة بتبعات مستقبلية. التغريدة أثارت ردود فعل حكومية وشعبية، وطاولت انتقادات كبيرة زعيم الحزب الأتاتوركي، على اعتباره استخدم لغة أخرى غير التركية، في وقت تتصاعد المناقشات حول اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين في البلاد.

مصارف

رفع الفائدة في مصر

الأسواق على أبواب الركود العظيم

اندفع البنك المركزي المصري نحو رفع سعر الفائدة كما كان متوقعاً، وسط تحذيرات من زيادة الركود والتضخم والحاق اضرار بالغة بالعديد من القطاعات الاقتصادية

القاهرة ـ **عادل صبري**

زادت التخوفات في الأسواق المصرية من الغرق في ركود عميق عقب قرار البنك المركزي المصري رفع سعر الفائدة بنسبة 2%، لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة وتراجع الجنيه وهروب الأموال الساخنة من مصر، والتي قدرت رسمياً بنحو 20 مليار دولار خرجت في الربع الأول من العام الجاري. وجاء القرار مواكباً لتوقعات أغلب المؤسسات المالية الدولية، التي رصدت اتجاه البنك المركزي إلى مواجهة الضغط على الدولار، بزيادة الفائدة على الجنيه، لمنع «الدولرة» واستمرار تحكمها في المعروض من العملة الأميركية بالأسواق عبر البنوك وشركات الصرافة المرتبطة بها، في ضوء التراجع الكبير في موارد البلاد من العملة الصعبة، وعدم قدرة الحكومة على الحصول على قروض قبيل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وفق برنامج اقتصادي جديد. وحسب مراقبين، فإن قرار رفع الفائدة سيؤدي إلى تفاقم الركود في الأسواق كما سيؤثر سلباً على العديد من القطاعات الاقتصادية، وأبرزها الصناعة. وقال البنك المركزي في بيان، أول من أمس، إن لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قررت في اجتماعها رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 11,25%، 12,25% و11,75 % على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 11,75%.

ارتفاع التضخم وإرهاق الفقراء

أكد وزير المالية المصري السابق، والخبير الاقتصادي، أحمد جلال، تحفظه على رفع الفائدة لوقف الضغط على الدولار، الذي أصبح نادر الوجود، الأمر الذي يرفع معدلات الدين الداخلي، ويوجه جل مواردها لخدمة الفوائد والقروض.

وأوضح أن 54% من مدخلات الموازنة العامة للدين العام، وهو أمر مقلق جداً. وقال إن زيادة الفائدة ترفع من معدلات التضخم الذي تتسع فجوته، وتظهر في زيادة الفروق بين الطبقات، إذ تجهد الفقراء، وتدفع بالطبقة الوسطى إلى أسفل.

وقال إن السياسة المالية غير المنضبطة التي تتبعها الحكومة يجب أن تتوقف عن اللجوء إلى زيادة سعر الفائدة، لا سيما أن هذه اللعبة السهلة التي يلجأ إليها البنك المركزي لتخفيف الضغط على الدولار لم تفلح من قبل، مرات عدة، فلماذا نكررها ونحن نعلم أن المشكلة لدينا ليست مثل الولايات المتحدة التي استهدفت زيادة زيادة الفائدة تعني توقف النشاط الصناعي والزراعي، وزيادة الدين المحلي وسقوط

> مطالب بتشكيل بيت خبرة لتصحيح أخطاء البنك المركزي

المزيد في هوة الفقر. وبيّن أن الحكومة عليها أن تراجع الموازنة، وتحدد أولويات الشعب، وتحسّن مناخ الاستثمار وتزيل معوقات الإنتاج، وتمنعها من احتكار تسعير السلع والخدمات، التي تحمل الناس أعباء لا علاقة لها بقيمة المنتج، مثل تعيينات الأقارب والتي تتم وفقاً للمحسوبية، والفساد الذي تتسبب فيه الإدارة غير الكفء للموارد.

وطالب بأن تتبع الحكومة سياسة نقدية متكاملة، لا تتعامل مع سعر الفائدة بمفردها ولا تعتمد على تغيير سعر الصرف، وإنما على تحقيق التوازن الكلي في إنفاق الموازنة. وشدد على ضرورة عدم ترك البنك المركزي يتحكم بمفرده في إدارة سعر الفائدة وتصرفات النقد الأجنبي، والتضخم، لأنها أمور أكبر منه ولا يمكن حلها كلها من دون أن تخسر في نقطة منفردة، وعلى المجتمع أن يتقبل هذه الخسارة طالما كانت بإرادة الجميع وتحقق مصالحهم.

الإساءة إلى الصناعة والرضوخ لصندوق النقد

من جانبه، أوضح وزير التضامن والعدالة الاجتماعية السابق والخبير الاقتصادي جودة عبد الخالق أن رفع الفائدة لمنع الضغط على الدولار، بحجة مساهمته في الدفع بزيادة الصادرات، أمر ناتج عن قصور في الرؤية، فلم يحدث خلال نصف قرن مضى أن أدى رفع سعر الدولار إلى تحسن ملموس في الصادرات ولا خفف من الواردات، بل أساء للصناعة والزراعة والعدالة الاجتماعية في الدولة. وبيّن أن الحكومة بسياساتها الأخيرة تبين أن هناك برنامجاً مسبقاً اتفقت عليه مع صندوق النقد، وتريد تنفيذه، طمعاً في الحصول على المزيد من القروض، من دون أن تحدد كيف سيستفيد منها المجتمع، ومن سيتحمل أعباءها.

وقال إنه في كل مرة تنخفض قيمة الجنيه، ترتفع التكلفة، وتقل الإنتاجية في المجتمع، بما يجعله معتمداً على مزيد من القروض والإعانات، لحين حدوث كارثة، تكشف أزماته، وتبين للكل كمّ أن اقتصادنا أصبح هشاً وضعيفاً في مواجهة المشكلات الخارجية، بعد أن وضحت صورته أمام الجميع في الداخل.

وأكد ضرورة تشكيل بيت خبرة من الاقتصاديين يتبع رئاسة الجمهورية، بدلاً من مدّعي العلم الذين يعتقدون أن دورهم تبرير سياسات خاطئة. وكان طارق عامر محافظ البنك المركزي قد صرح بأن لجنة السياسات النقدية قد راجعت مستهدفات التضخم، بعد تجاوزها النطاق المحدد سلفاً، مؤكداً استمرار التفاوض مع صندوق النقد الدولي للاستفادة من خبراته الفنية في عمليات الإصلاح. ويبرر الأزمة المالية الحالية بتأكيده أنها مستوردة من الخارج، بما يتطلب التعامل مع هذه النوعية من الأزمات بقوة وشجاعة. وحسب بيانات رسمية، ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام إلى 13,1 % في إبريل/ نيسان 2022، من 10,5% في مارس/ آذار، مسجلاً أعلى معدل له منذ مايو/ أيار عام 2019.

وأبدى ممثلو الغرف التجارية والصناعية وخبراء ماليون مخاوفهم من أن يؤدي القرار إلى مزيد من التضخم، بما يتجه بالأسواق إلى ركود عظيم يستمر لمدة عام أو عامين على الأقل. كان البنك المركزي قد رفع أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة، أساس وسمح للجنيه بالانخفاض أمام الدولي في اجتماع مفاجئ في مارس الماضي، مستهدفاً كبح التضخم ودعم النشاط الاقتصادي. وبلغ سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة، 9,25% و10,25%، في حين بلغ سعر العملية الرئيسية، وسعر الخصم والائتمان 9,75% لكل منها. وأصدر بنكا الأهلي ومصر شهادات ايداع شهرية بفائدة بلغت 18%.

المعدل السنوي للتضخم ارتفع إلى 13,1% في إبريل الماضي (Getty)

اسواف

الأردن: المطاعم تهدد بالإضراب العام

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

هددت نقابة أصحاب المطاعم والحلويات في الأردن باتخاذ خطوات تصعيدية غير مسبوقة، في حال عدم استجابة الحكومة لمطالبها المتضمنة الموافقة على رفع الأسعار بنسبة تصل إلى 10% لتعويض الزيادة التي طرأت على كلف الإنتاج والمواد اللازمة لإنتاج مختلف أصناف الوجبات المبيعة من خلال المطاعم ومحلات بيع الحلويات. في المقابل، تتمسك الحكومة بقرارها عدم رفع أي من أسعار المطاعم كونها لم تتأثر كثيراً بارتفاع أسعار بعض السلع كالزيوت النباتية والتي يمكن استيعابها من خلال هوامش الربح المرتفعة لدى هذا القطاع. وقال نقيب أصحاب المطاعم والحلويات عمر عواد، إن الحكومة لم تستجب لمطالبنا حتى الآن رغم الارتفاعات الكبيرة التي طرأت على أسعار مدخلات الإنتاج المختلفة كاللحوم والدجاج والزيوت النباتية والحبوب كالحمص والفول وغيرها ما يتطلب إعادة النظر بلائحة أسعار أصناف المطاعم الشعبية والسماح برفع الأسعار بنحو 5-10%. وقدر عواد عدد المطاعم التي توقفت عن العمل منذ جائحة كورونا وحتى الآن بأربعة آلاف مطعم وأخرى خفّضت أعداد العاملين لديها وإعادة النظر بالأجور.

وإزاء تلك الأوضاع ونظرا لعدم الالتفات إلى تلك المطالب، فإن مجلس النقابة في ظل هذه المعطيات ناقش اتخاذ إجراءات تصعيدية منها التوقف عن العمل بشكل جزئي وتسريح العمالة والإضراب الكامل، حسب عواد. وقال مسؤول في وزارة الصناعة والتجارة والتموين لـ«العربي الجديد»، إنه لن يتم رفع أي من أسعار الأصناف الغذائية المحددة لهذه المطاعم، موضحا عدم صحة الادعاءات بارتفاع كلف الإنتاج حيث إن

> 4 آلاف مطعم توقفت عن العمل منذ بدء جائحة كورونا

لدى الوزارة الدراسات التي تؤكد خلاف ذلك وأن هوامش الربح بالأصل لدى هذا القطاع مرتفعة وبإمكانهم استيعاب الزيادة في كلف الإنتاج إن حدثت بالفعل خلال الفترة المقبلة. وأضاف أن النقابة تقدمت بطلب، أخيرا، إلى الوزارة لتقديم أصناف جديدة وتم التفاهم معهم على عدم رفع الأسعار واقتنعوا بذلك وتمت الاستجابة لهم بتقديم أحجام جديدة من الوجبات بأسعار مختلفة دون أن يتم رفع أسعار الأصناف الأخرى.

وقال إن الحكومة حريصة على مصالح مختلف القطاعات، مضيفاً أن التهديد بالتوقف عن العمل من قبل النقابة في غير محله وبعد إضرارا بالوضع الاقتصادي والمواطنين. ويبلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع المطاعم والحلويات نحو 20 ألف منشأة ويعمل بها نحو 400 ألف عامل، حسب بيانات رسمية. ويشهد الأردن منذ أكثر من عامين ارتفاعات على الأسعار وصلت بالنسبة لبعض السلع إلى 200%، لأسباب قالت الحكومة إنها تعود لارتفاعها في الأسواق العالمية.

السودان

مكاسب ضائعة من التجارة مع جنوب السودان

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

تجدّدت المطالب بضرورة فتح المعابر بين السودان وجنوب السودان، خلال الفترة الأخيرة، من أجل تنشيط التجارة بين الدولتين وتفعيل الموارد المشتركة في المنطقة الحدودية. وفي هذا الإطار، أكد خبراء اقتصاد لـ«العربي الجديد» أن تفعيل اتفاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين يحتاج إلى وضع إطار قانوني وتركيز التجارة عبر الحدود على المنتجات المحلية لكلا الجانبين. وأكد السودان أكثر من مرة حرصه على فتح المعابر الحدودية بين البلدين وأهمية استئناف حركة التجارة، إلا أن الطرفين لم يتوصلا إلى ضوابط وقوانين تحكم هذه الخطوة، كما أن انعدام الاستقرار في الولايات الحدودية شكل عقبة أمام التحولات الجديدة. وسبق أن طالبت دولة جنوب السودان بتكامل اقتصادي بين الدولتين بشكل يضمن إزالة القيود حول استخدامات الموارد المشتركة وعناصر الإنتاج، والتنسيق بين سياسات البلدين الاقتصادية واتباع أنظمة متجانسة.

ورغم أن مختصين يرون أن فتح المعابر بين الدولتين يعد خطوة متقدمة تنعش حركة التجارة وتعزز نمو البلدين، إلا أن البعض يقول إن المستفيد الأول من فتح المعابر هو دولة الجنوب التي تعتمد أسواقها على حوالي 160 سلعة من السودان يجرى تهريب معظمها ويبلغ عدد المعابر الحدودية بين الدولتين 9 معابر في انتظار تفعيلها، ويقدر عدد سكان ولايات التماس الحدودية بحوالي 7 ملايين نسمة.

التعاون الاقتصادي بين البلدين سينعش الأسواق (فرانس برس)

يقول الاقتصادي السوداني إبراهيم الزين توفيق، لـ«العربي الجديد»، إن هناك مصالح اقتصادية مشتركة مثل النفط وتصديره عبر الأراضي السودانية، ما يشكل نوعاً من الترابط والتكامل المشترك بين الدولتين لتحقيق المصلحة والمنفعة المتبادلة. وتوقع ارتفاع حجم التجارة البينية بشرط تحديد منافذ عبور محددة بجانب فتح فروع مصرفية في كلا البلدين. ويضيف أن النشاط التجاري في دولة الجنوب يعتمد على المجالات التي يديرها تجار من السودان منذ زمن بعيد.

كثير من المراقبين يطالبون بتنمية المناطق الحدودية والتي تجاوزت الفي كيلومتر بين البلدين. وفي هذا السياق، يقول الخبير في شؤون جنوب السودان، استفن لوال، إن المناطق الحدودية لها ميزة لو جرى استغلالها مصحوبة بإرادة الطرفين، فستكون جاهزة لتعظيم التجارة بين البلدين لما تتمتع به من إمكانيات هائلة. وأضاف أن ثروات الشريط الحدودي ستجذب معها كثيراً من الاستثمارات الزراعية والصناعية. ويقول استفن لوال لـ«العربي الجديد» إن هناك عددا من المشروعات المشتركة بين الدولتين يمكنها أن تلعب دورا كبيرا، خاصة في مجال المعادن والنفط، إلى جانب إنشاء مصافي النفط التي تهدف إلى إدخال عوائد كبيرة للبلدين.

تحقيق

اليمن: لا قاع لبحر الجوع

أزمة غذائية إضافية وسط تهاوي الإمدادات

دقت مجموعات تجارية واقتصادية ناقوس الخطر في اليمن الذي يمر بأسوأ مرحلة له منذ بداية الحرب الدائرة في البلاد قبل نحو ثماني سنوات، ما ينذر باتساع دائرة المجاعة التي تهدّد المواطنين الذين يعيشون تحت وطأة أزمات معيشية خانقة وموجات غلاء متتالية

عدن ـ **محمد راجح**

يشهد اليمن تدهورا متسارعا في الأمن الغذائي منذ بدء الحرب الروسية في أوكرانيا في شهر فبراير/ شباط الماضي، وهو ما ينذر بكارثة غذائية يصعب مواجهتها وتلافي تداعياتها على اليمنيين. ودقت مجموعات تجارية واقتصادية ناقوس الخطر من الوضع الراهن في اليمن الذي يمر بأسوأ مرحلة له منذ بداية الحرب الدائرة في البلاد قبل نحو ثماني سنوات مع استمرار الوضع الإنساني بالتدهور، وعمقت ذلك الأزمة الأوكرانية، ما ينذر بمجاعة تهدّد أعداداً إضافية من اليمنيين، حيث إن نصف السكان يفتقرون إلى الأمن الغذائي، إلى جانب أن ملايين المواطنين بحاجة للمساعدات الإنسانية العاجلة.

نقص حاد في الإمدادات

أكدت مجموعة هائل سعيد أنعم، كبرى المجموعات التجارية في اليمن وأكثرها هيمنة على الأسواق المحلية، في بيان اطلعت عليه «العربي الجديد»، أن البلاد تواجه تحديات غير مسبوقة في الإمداد والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، ما يجعل المواطنين في جميع أنحاء البلاد أمام كارثة حتمية تحدق بهم. وينظر نائب مدير الاتحاد العام اليمني للغرف التجارية والصناعية أبوبكر باعبيد، رئيس غرفة عدن التجارية والصناعية، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى هذا البيان الذي يحذر من الخطر الوشيك من أزمة غذائية وشيكة في اليمن على أنه يدل على مسؤولية تجاه الشعب ويعبر عن واقع وحجم الأزمة، التي يشدد باعبيد على ضرورة أخذها على محمل الجد وعدم التغافل عنها. ويعتمد اليمن على استيراد معظم السلع الغذائية، لذا فإن أي أزمة خارجية ستؤثر بشكل ملموس وسلبي على البلاد.

ورغم الجهود التي يبذلها المجتمع الإنساني في اليمن، إلا أن الأسواق العالمية المتقلبة، واضطرابات سلسلة التوريد تدفع البلد الفقير إلى نقطة حرجة تفاقم من الأزمة الإنسانية والاقتصادية بشكل كبير.

كما تتصدر الأزمة الأوكرانية منذ ثلاثة أشهر قائمة الأسباب التي تعرض الأمن الغذائي في اليمن لخطر بالغ، حيث بدأت إمدادات القمح للبلاد بالنفاد، وهو ما يؤثر على اليمنيين، وعلى البرامج الإنسانية على أرض الواقع.

يؤكد مسؤول بالغرفة التجارية والصناعية المركزية بأمانة العاصمة صنعاء، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الوضع صعب للغاية في اليمن الذي يشهد تدهورا متسارعا منذ أشهر، الأمر الذي جعل غذاء المواطنين في خطر حقيقي يتطلب الوقوف مع القطاع الخاص ومساعدته في إيجاد أسواق بديلة متاحة للاستيراد، بالذات بعد الأزمة الأخيرة الناتجة عن قرار الهند إيقاف تصدير القمح والتي تشكل خطوط إمداد بديلة لجزء من القطاع التجاري في اليمن بسبب تبعات وتداعيات الحرب في أوكرانيا.

أسوأ الأزمات الغذائية

يرى كبار المستوردين في اليمن أنه بدون تدخل عالمي عاجل لن يتمكن القطاع

> من دون تدخل عالمي، لن يتمكن القطاع الخاص من تزويد اليمنيين بالموارد الغذائية

> توقعات بدخول 1,6 مليون شخص إضافي في فئة الجوعى

التجاري الخاص من تزويد الشعب اليمني بالموارد الغذائية التي يحتاجها، وهو ما دفع كبرى المجموعات التجارية والمستوردة في اليمن إلى دعوة المجتمع الدولي للعمل معاً لوضع حلول مبتكرة ومستدامة وقابلة للتطبيق، للمساعدة في إدخال الغذاء إلى اليمن للحد من تفاقم مشكلة النظام الغذائي الذي تتعرض له البلاد.

وادت اضطرابات إمدادات القمح إلى تفاقم آثار أزمة الأمن الغذائي في اليمن بشكل خطير والذي ابتُلي بواحدة من أسوأ أزمات الغذاء في العالم، حيث زاد خطر الجوع الشديد بسرعة في العام 2022، وهو ما يعرض الكثير من المواطنين في أنحاء البلاد إلى خطر المجاعة.

هذه التحذيرات انعكست على الأسواق اليمنية التي تعيش حالة من عدم اليقين واضطرابات نسبية منذ أيام في ظل ما يسود من تخوف من أن يؤدي كل ذلك إلى حالة هلع في أوساط السكان يدفع القادرين منهم للتوجه إلى الأسواق لشراء السلع الغذائية الضرورية من الدقيق والقمح ومختلف أصناف الحبوب، إضافة إلى ما قد يقدم عليه بعض التجار من تخزين هذه السلع الغذائية وسحب المعروض منها في الأسواق.

19

يتوقع ان تتفاقم الاوضاع الانسانية في اليمن، خلال الفترة من يونيو الى ديسمبر 2022، ومن المحتمل ان يصل عدد الاشخاص غير القادرين على تلبية الحد الادنى من احتياجاتهم الغذائية الى 19 مليون شخص.

ويشير محمد عمر، وهو تاجر مواد غذائية، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن أي تأخير في التعامل مع أزمة انخفاض المخزون الغذائي من القمح سيدفع بالتجار، حتى على مستوى باعة التجزئة، إلى تخزين ما هو متوفر من الدقيق والحبوب بغرض تقنين عرضها بطريقة صارمة في الأسواق.

ويشدد البنك الدولي في تقارير صادرة عنه أخيراً، على أن أكبر تحد للأمن الغذائي في اليمن يكمن في ضعف الطلب، إذ أكد مستوردو السلع الغذائية وتجار التجزئة والجملة أن انخفاض القوة الشرائية يمثل تحديا رئيسيا لأعمالهم. يأتي ذلك في ظل ارتفاعات قياسية لأسعار السلع في البلاد، إذ قالت مجلة «Global finance»، في تقرير سابق، إن التضخم السنوي في اليمن ارتفع إلى ما يقارب نسبة 85% في عام 2021. وذكرت المجلة في جدول لها لـ191 دولة تم إدراجها حول نسب التضخم في هذه البلدان، أن «التضخم السنوي لليمن في نهاية العام الماضي ارتفع ليبلغ 40,8%». ويتزايد التضخم في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها جراء ارتفاع سعر الدولار.

دوامة المجاعة

وفقد أغلب السكان مصادر دخلهم، ما تسبب في أوضاع باتت قاب قوسين أو أدنى من المجاعة الشاملة. وتغيرت الآليات التي يمكن أن تساعد جانبا كبيرا من السكان على التكيف نتيجة انخفاض القدرة الشرائية، في ظل تزايد عدد المواطنين الذين يلجأون إلى مستويات متزايدة من الاقتراض من أجل الاستهلاك الغذائي فضلا عن الاعتماد على دعم الدخل من المساعدات الإنسانية والتحويلات النقدية.

وكانت وكالات الأمم المتحدة قد حذرت خلال الشهر الماضي من أن اليمن يوشك على السقوط في براثن أزمة جوع كارثية، إذ تواجه نسبة متزايدة من السكان مستويات طارئة من الجوع. ونبهت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف، وفق تحليل جديد للأمن الغذائي في اليمن، إلى أن الوضع الإنساني في البلاد يتوقع أن يتفاقم خلال الفترة من يونيو/ حزيران إلى ديسمبر/ كانون الأول 2022، حيث من المحتمل أن يصل عدد الأشخاص غير القادرين على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية في اليمن إلى رقم قياسي يبلغ 19 مليون شخص، وسط توقعات أن يسقط نحو 1,6 مليون شخص إضافي في البلاد في مستويات طارئة من الجوع، ليرتفع المجموع إلى 7,3 ملايين شخص بحلول نهاية العام.

إجراءات حكومية لتحسين المعيشة

أكد وزير النفط والمعادن اليمني عبد السلام باعبود، اتخاذ الحكومة عدداً من الإجراءات الهادفة لتحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطنين، موضحاً استمرار الحكومة في سياسة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار وحشد كافة الموارد المتاحة لدعم الاقتصاد خصوصاً في مجال النفط والتعدين كأحد الروافد المهمة لدعم الاقتصاد الوطني. جاءت تصريحات الوزير اليمني على هامش لقائه، أول من أمس، القائم بأعمال سفير الولايات المتحدة الأميركية بالإنابة لدى اليمن كريستوفر دويتش، إذ تمت مناقشة سبل تعزيز التعاون والتنسيق في عدد من المجالات لا سيما في مجال النفط والمعادن. واستعرض الوزير اليمني، تطورات الأوضاع في اليمن وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي والذي شكل إطاراً لكافة الأطراف الوطنية وتوحيد الصفوف باتجاه تحقيق الاستقرار، مؤكداً أهمية الدعم من كافة الشركاء الدوليين والمانحين للحكومة للاستمرار في خططها الرامية لتحسين المستوى المعيشي للشعب اليمني والارتقاء بالأداء المؤسسي والخدمات المقدمة للمواطنين. ومنذ أكثر من 7 سنوات، يشهد اليمن حربا مستمرة أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية فيه.

ملايين المواطنين يعيشون على المساعدات (فرانس برس)